الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

شهادة مشاركة

يشهد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بأن د. ليلى بن حليمة

قد شارك(ت) في أشغال الملتقى الوطني الافتراضي حول: "الصيرفة الالكترونية بين الواقع والمأمول"

المنظم من قبل فرقة بحث PRFU الموسومة بـ "المعلوماتية والتنمية" بكلية الحقوق والعلوم السياسية

بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة يوم 28 أفريل 2021

بمداخلة بعنوان نظام الدفع الإلكتروني ودوره في تحسين المعاملات المصرفية

عميد الكلية

حمزة خضري

رئيس الملتقى

د.قارة مولود

رئيس فرقة بحث حول

المعلوماتية و التنمية

لكلية الحقوق - جامعة المسيلة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف – المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
فرقة البحث PRFU: المعلوماتية والتنمية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

الملتقى الوطني الافتراضي حول:

الصيرفة الالكترونية بين الواقع والمأمول

يوم: 2021/04/28

الرئيس الشرفي للملتقى	أد كمال بداري
المشرف العام للملتقى	د. حمزة خضري
المنسق العام للملتقى	د. عبد العزيز بوخرص
رئيس الملتقى	د. مولود قارة
مدير الملتقى	أ د. نادية ضريفي
رئيس اللجنة العلمية	د. ليلي بن حليمة
نائب رئيس للجنة العلمية	د. عبد المجيد صغير بيرم
رئيس اللجنة التنظيمية	د. إبراهيم رابحي

برنامج الملتقى

مراسيم الافتتاح (10:00 – 10:30)
آيات من الذكر الحكيم
النشيد الوطني
كلمة رئيس الملتقى الدكتور قارة مولود
كلمة عميد الكلية خضري حمزة

الجلسة العلمية الأولى

الرئيس د. مولود [illegible]

01	تحديات الصيرفة الإلكترونية في الجزائر ومدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني. د.رياحي مريم/ د. دخان أمال، جامعة المسيلة.
02	وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري – الواقع، العقبات والآفاق ط/د، بن دراوي رشيدة ، ط/ د.دوش ليلى، جامعة تلمسان
03	الصيرفة الإلكترونية (بين التفعيل والمعيقات). د..برابح السعيد ، د. بوبعاية كمال، جامعة المسيلة
04	معوقات تطور الصيرفة الإلكترونية في الجزائر د. عبد اللطيف دحية جامعة المسيلة
05	البتكوين نظام نقدي جديد للدفع الإلكتروني: دراسة تحليلية لمدى مشروعية التعامل به د. بولقواس ابتسام .جامعة خنشلة
06	واقع وتحديات وسائل الدفع الحديثة في الجزائر د. جويدة بلعة ، ط.د. خولة قيمش جامعة سطيف 1
07	مساهمة عمليات الصيرفة الإلكترونية في تطوير الخدمات المصرفية د. بوقرة العمرية جامعة المسيلة ، د. حقاص أسماء، جامعة خنشلة
08	واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر واليات تفعيلها ط/ د. سيف الدين رحالي ، جامعة بومرداس
09	النظام القانوني لبطاقة الدفع الإلكتروني ط/ د. مقري صونيا أ د. شرون حسين جامعة بسكرة
10	***Le paiement électronique en Algérie : états des lieux et perspectives*** أ د . شوام بوشامة ، ط/د. حميدي سهام إكرام جامعة وهران 2
11	معوقات تفعيل نظام الدفع الالكتروني في الجزائر د عجابي إلياس، جامعة المسيلة
12	جهاز الدفع الالكتروني (TPE) بين إلزامية النص التشريعي والواقع العملي" د/ عماروش سميرة جامعة سطيف 02 ط.د/ فنيش بدر الدين، جامعة سطيف 02
13	من الشيك الورقي التقليدي إلى الشيك الإلكتروني د. ليلى بلحسل منزلة جامعة وهران 2 ط.د. قاسي نجاة جامعة وهران 2
14	نظام الدفع الإلكتروني ودوره في تحسين المعاملات المصرفية د. ليلى بن حليمة، جامعة المسيلة
15	وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر د. مقدم ياسين ط.د / مزهود نورالدين، جامعة المسيلة
16	الدوافع السوسيولوجيا لإقبال المجتمع الجزائري على الصيرفة الإسلامية د لبيض ليندة، د لبصير فطيمة، جامعة ميلة
17	الحماية القانونية للمتعاملين بالنقود الإلكترونية د. قارة مولود ، ط.د. عماري جويد، جامعة المسيلة
18	التحويلات المصرفية الإلكترونية وجرائم تبييض الأموال د.كمال فراحتية، جامعة المسيلة
19	واقع الصيرفة الالكترونية و متطلبات تفعيلها أ.د. بلواضح الطيب ط د بلقريشي مصطفى، جامعة المسيلة
20	الأمن السيبراني كأهم متطلبات الصيرفة الالكترونية د.نور الدين زبدة جامعة المسيلة، د.دالي السعيد، جامعة المدية
21	التزامات أطراف التعامل الالكتروني د. بوخروبة حمزة جامعة المسيلة

الجلسة العلمية الثانية

الرئيس د. عبد المجيد صغير بيرم

01	تفعيل دور الصيرفة الإلكترونية في مجال الخدمات المصرفية صديقي سامية، جامعة برج بوعريريج
02	عملة البتكوين مخاطرها ومدى قانونيتها د.حمزة خضري ، ط د/.سعيد سميرة، جامعة المسيلة
03	مسؤولية البنك عن عملية التحويل المصرفي الإلكتروني د. بوخرص عبد العزيز، د. صغير بيرم عبد المجيد، جامعة المسيلة
04	الجزائر والصيرفة الالكترونية: تبني وتحدي ط/ د. بوداود خليفة، ط/ د. بوزيان السعيد، جامعة المسيلة
05	التوقيع الإلكتروني كأداة لضمان آمن الدفع الإلكتروني ط د. بن سالم أحمد عبد الرحمان، ط. د مزوري إكرام، المركز الجامعي مغنية
06	النقود الالكترونية كوسيلة للدفع في اطار التجارة الالكترونية. ط/ د. عيساوي سارة ، جامعة بجاية
07	التحويل المصرفي الإلكتروني وطبيعته القانونية. ط د. سعاد سفار طبي، جامعة بسكرة
08	*Le paiement mobile en Algérie : état des lieux, freins et perspectives* Dr. AIT SIDHOUM Houria . LANSEUR Akila (Doctorante) Université de Bejaia
09	ضوابط ممارسة الصيرفة الالكترونية في القانون الجزائري ط/ د نابي مريم/جامعة مولود معمري تيزي وزو، ط. د كراع حفيظة/جامعة الحاج لخضر باتنة 1
10	توظيف التكنولوجيا الحديثة كآلية للتميز في توزيع الخدمات المصرفية –دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالبليدة. ط/ د. بن عبد الله منال: جامعة البليدة 2
11	التحول نحو وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر للوقاية من فيروس كورونا (كوفيد 19) ط/ د. قرير نوارة، ط/ د. ضياف ياسمينة، جامعة بالمسيلة
12	دور وسائل الدفع الإلكتروني في حماية المستهلك ط/د.محمد الفاروق مهنا ، جامعة خميس مليانة
13	خصوصية إستخدام أدوات الدفع الإلكتروني د. سليمان قنقارة، د.سفيان بن نقي، جامعة بشار
14	الصيرفة الإلكترونية ودورها في تنظيم أسواق التوزيع . د. بوشيربي مريم ، ط د عبابسة نسمة ، جامعة خنشلة
15	المقاصة الإلكترونية وأثرها على أداء القطاع المصرفي في الجزائر د زرواق عائشة، د. فسيو إسمهان، جامعة تيسمسيلت
16	الأشكال الجديدة للتحويل في ظل الصيرفة الإلكترونية د ليلى بلحسل منزلة، د ميراوي فوزية، جامعة وهران 2
17	بطاقات الدفع الإلكتروني: آلية مصرفية لتسوية معاملات المستهلك الإلكتروني ط د سيلية عمرون، جامعة بجاية
18	واقع الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية وآفاق تطويرها د. والي عبد اللطيف جامعة المسيلة د. حبيباتني بثينة، جامعة قسنطينة 1
19	الاستعمال الاحتيالي لبطاقة الدفع وتأثيره على حماية المستهلك الإلكتروني د يمينة حجاج، جامعة سيدي بلعباس
20	العملات الرقمية: آلية جديدة للدفع الالكتروني خارج الإطار المصرفي د .بياح إبراهيم جامعة الجزائر 1 . ط/د قحيوش الوليد جامعة مسيلة
21	التوجهات المحتملة لابتكارات التكنولوجية المالية الرقمية لتوسيع خدمات الصيرفة الإلكترونية في البنوك التقليدية د. حمدوش وفاء، ط/د. بوزانة أيمن، جامعة عنابة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

استمارة مشاركة في الملتقى الوطني حول:

الصيرفة الالكترونية بين الواقع والمأمول

الدكتورة: ليلى بن حليمة

الوظيفة: أستاذة جامعية

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر أ التخصص: حقوق وعلوم سياسية

المؤسسة: جامعة محمد بوضياف-المسيلة العنوان: حي 150/70 مسكن وظيفي بالقطب الحضري الجديد

الهاتف: 0662948113 الفاكس:///////

البريد الالكتروني : الشخصي: leilab2862@yahoo.com المهني: leila.benhalima@univ-msila.dz

لغة المداخلة: لغة عربية

المحور الرابع: وسائل الدفع الالكتروني وعلاقتها بالمستهلك

عنوان المداخلة: نظام الدفع الالكتروني ودوره في تحسين المعاملات المصرفية

ملخص:

يعد نظام الدفع الالكتروني أحد نتائج الاستفادة من الطفرة التكنولوجية في المجال المصرفي، لذلك تعمل المصارف الالكترونية على مواكبة هذه التطورات والمستجدات لضمان النجاح والاستمرار، وعليه فإنها تسعى إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة لتطوير أنظمة الدفع من تقليدية إلى الكترونية أي الانتقال السريع من اقتصاد الموجودات إلى اقتصاد المعلومات والأرقام، خاصة في نظام الدفع الالكتروني الذي أصبح يشكل عاملا أساسيا في المعاملات المصرفية، مما أدى إلى ظهور أنظمة دفع حديثة لم تكن معروفة من قبل وذات أهمية بالغة.

الكلمات المفتاحية: نظام، الدفع الالكتروني، تحسين، المعاملات المصرفية.

Electronic payment system and its role in improving banking transactions

Abstract:

The e-payment system is one of the results of taking advantage of the technological boom in banking, so e-banks are keeping pace with these developments and developments to ensure success and continuity. They are therefore seeking to discover new and more effective ways than those used to develop payment systems from traditional to electronic, i.e. rapid transition from asset economy to information and numbers economy, especially in the e-payment system, which has become a key factor in banking transactions, leading to the emergence of modern payment systems that were not previously known and were of great importance.

Key words: System, electronic payment, improvement, bank transactions.

مقدمة :

يعد التقدم التكنولوجي من أهم المتغيرات التي ساهمت في إحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي في عصر العولمة حيث اهتمت البنوك اهتماما كبيرا بتكثيف الاستفادة من أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات والحواسب الآلية، وتطويرها بكفاءة عالية بغية ابتكار خدمات مصرفية مستحدثة وتطوير أساليب تقديمها بما يكفل انسياب الخدمات المصرفية من البنوك إلى العميل بدقة وسهولة ويسر.

ونتج عن هذا التحديث خلق نظام دفع الكتروني والذي يمثل الصورة الالكترونية لهذه الخدمات المصرفية، ومن هنا تبرز أهمية الاستخدام الفعال لوسائل وأنظمة الدفع الحديثة والمتطورة في المصارف الالكترونية مما يساهم في تعزيز القدرة التنافسية لها.

ومنه تشكل أنظمة الدفع الالكترونية عاملا أساسيا في التطور الاقتصادي بفعل التطور العلمي والتقني، بالنظر لاستخدامها في تسهيل المبادلات والمعاملات المالية والتجارية، لتحقيق الأهداف المخطط لها في الاقتصاديات الوطنية بصفة عامة، والقطاع المصرفي بصفة خاصة.

لذلك تزداد أهمية هذه الأنظمة التي أنشأت من فكرة هدفها إجراء تسوية الصفقات بسهولة، وتحقق للمصارف عوائد وأرباح من جهة، وتقلل التكاليف والأخطار من جهة أخرى، تحقق رضا العملاء وراحتهم، مما ينعكس إيجابا على جميع الأطراف، وبناء على ما تقدم فإن الإشكالية التي يثيرها الموضوع هي:

ما مدى مساهمة استخدام أنظمة الدفع الالكترونية في تنشيط المعاملات المصرفية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية أهمها:

-ما المقصود بأنظمة الدفع ووسائل الدفع الالكترونية؟

-ما هي أنماط وأنواع وسائل الدفع الالكترونية؟

-ما هي انعكاسات وسائل الدفع الالكترونية على المعاملات المصرفية؟

-هل لوسائل الدفع الحديثة مزايا وعيوب؟

المبحث الأول: ماهية أنظمة الدفع ووسائل الدفع الالكترونية:

إن وسائل الدفع وأنظمته لم تعد تستجب لمتطلبات العصر الحديث فكانت أنظمة ووسائل الدفع الالكترونية هي البديل الحتمي لها في العصر الحالي، لذلك سنتناول تعريف نظام الدفع الالكتروني ثم تعريف وسائل الدفع الالكترونية.

المطلب الأول: تعريف نظام الدفع الالكتروني:

هو نظام يقوم بالربط بين المصارف وشركات بطاقات الائتمان التي تقوم بأعمالها عبر الانترنت، وهذا النظام يتحقق من صحة التحويلات ويتضمن أنظمة مراقبة لتقصي المشاكل وفاعلية الأمن المعلوماتي.[1]

أو هو عبارة الصورة أو الوسيلة التقليدية للدفع والتي نستعملها في حياتنا اليومية، والفرق الأساسي بين الوسيلتين هو أن وسائل الدفع الالكتروني تتم كل عملياتها وتسير الكترونيا ولا وجود للحوالات ولا للقطع النقدية.[2]

إذن يكتسي العمل بنظام الدفع الالكتروني أهمية كبيرة في الواقع العملي حيث يتسم استخدامه بالسهولة والسرعة في تسوية العمليات التجارية الالكترونية، ويتلاءم وطبيعة التجارة الالكترونية التي تتم في بيئة غير مادية.

كما يمكن هذا النظام أطراف العملية التجارية من نقل النقود دون الرجوع للمستندات أو الدعامات الورقية المكتوبة، وغنما بوسائل نقدية تتم عن طريق ذبذبات الكترونية يمكن قراءتها عبر وسائل الكترونية معدة لهذا الغرض.[3]

وقد قام المشرع الجزائري باعتماد نظام الدفع الالكتروني بغرض تفعيل آلية التجارة الالكترونية لذلك لا بد من توفير بيئة تنظيمية وقانونية مناسبة لإزالة اللبس والغموض الذي يثور بشأن مفهوم هذا النظام وكيفية التعامل به وكذا حماية التعامل بوسائل الالكتروني كنقطة هامة وأولوية، على اعتبار أن هذا النظام جاء ليبعث مزيدا من الأمان والسرية في المعاملات المالية والمصرفية.[4]

المطلب الثاني: تعريف وسائل الدفع الالكترونية:

تمثل وسائل الدفع الالكترونية أهم مكونات نظام الدفع الالكتروني تنفذ فيه المعاملات بواسطة وسائل دفع الكترونية، ومصطلح الكتروني يعني:" تقنية تستخدم فيها وسائل كهربائية أو مغناطيسية أو الكترومغناطيسية أو ضوئية في تبادل المعلومات وتخزينها".

ومنه يعرف الدفع الالكتروني على أنه:" عملية يتم من خلالها استبدال القيمة المالية بالبضاعة، أو بالخدمات أو بالمعلومات، فهي تستخدم وسيطا لتسهيل عملية التبادل مثل المصارف".[5]

وتعرف بأنها :" الوسائل التي يتم بواسطتها نقل المعلومات التي تتعلق بحسابات للأطراف المعنية بصفقات تجارية الكترونية".[6]

مما سبق يمكن القول أن وسائل الدفع عبارة عن تحويل معاملات من خلال نقل معطيات من طرف لآخر أو من نظام لآخر وهذه المعطيات تتم من معالجتها من طرف وسيط (نظام معالجة) وتتم هذه العملية عن طريق مجموعة الأدوات الالكترونية التي تصدرها المصارف ومؤسسات الائتمان.

المبحث الثاني : أنماط وأنواع وسائل الدفع الالكترونية

تعددت أنماط وأنواع وسائل الدفع الالكترونية واتخذت أشكالا مختلفة تتلاءم مع طبيعة المعاملات وتسوية المدفوعات حيث كان أول ظهور لها في شكل بطاقات بنكية ومع التطور في مجال تكنولوجية الاتصالات أخذت أشكالا جد متطورة ومتنوعة.

المطلب الأول: الأنظمة القائمة على البطاقات البنكية

تعرف البطاقة البنكية على أنها:"عبارة عن بطاقة مغناطيسية تسمح لحاملها باستخدامها في شراء معظم حاجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة من

الأموال التي قد تتعرض لمخاطر السرقة والضياع أو التلف، حيث تمكن حاملها سحب النقود من الآلات المخصصة لذلك".[7]

وهناك عدة أنواع للبطاقات البنكية وهي:

الفرع الأول: البطاقات الائتمانية:

وهي البطاقات التي تتيح لحاملها الحصول على ائتمان،[8] يستطيع المستهلك استعماله لشراء مستلزماته ثم التسديد لاحقا، فإذا كان غير راغب في تسديد جميع ما قام باقتراضه (شرائه) في أي شهر فإنه يسمح له بتدوير جزء من المبلغ المقترض إلى الشهر التالي ويترتب عليه في هذه الحالة دفع الفائدة على الرصيد المدين.[9]

وتنقسم إلى قسمين هما:

أولا-بطاقات الائتمان المتجددة: وهي نوع من بطاقات الدفع تستخدم كأداة وفاء وائتمان في نفس الوقت، فهي تتيح لحاملها الحصول على السلع والخدمات للبنك المصدر لتلك البطاقة، فالائتمان المتولد عن استخدام هذه البطاقة يعد دينا متجددا على صاحبها، أي صاحب البطاقة غير ملزم بدفع قيمة الفاتورة المرسلة إلى البنك كل شهر بل هو ملزم بدفع جزء منها فقط حسب الاتفاق بينه وبين البنك وهو مخير في الباقي بين أن يقضي في الموعد المحدد أو يدعه معلقا بذمته، ويكون ملزما بدفع فوائد شهرية على هذا التأخير في الدفع، وتحسب الفوائد بصفة يومية على المبالغ المتبقية.[10]

ومن الأمثلة على هذا النوع من البطاقات الائتمانية المتجددة (visa card- master internet card card-)

ثانيا: بطاقة الائتمان غير المتجددة: وتسمى كذلك بطاقة الخصم الشهري أو بطاقة الوفاء المؤجل أو بطاقة الحساب، والفرق الرئيسي بين هذه البطاقة وسابقتها أنه لا يمكن أن يكون لدى حاملها حساب لدى البنك المصدر ومن ثم فعندما يقوم الفرد باستخدامها، فإنه يحصل آليا على قرض (ائتمان مساوي لقيمة السلعة أو الخدمة ولكل عميل حد أعلى للقرض يحدده العقد ويسمى خط الائتمان.

ويلتزم حامل البطاقة، بشروط الإصدار بتسديد كامل مبلغ الفاتورة خلال فترة لا تزيد غالبا عن 30 يوما من تاريخ استلامه لها وفي حالة المماطلة يقوم البنك المصدر بإلغاء عضوية حامل البطاقة وسحبها منه،[11] وأهم هذه البطاقات ، بطاقة الصرف البنكي (وتعرف هذه البطاقة أيضا ببطاقة الصرف الشهري) لأنه يجب على العميل أن يقوم بالسداد بالكامل من خلال نفس الشهر الذي يتم فيه السحب، بمعنى أن فترة الائتمان التي تمنحها هذه البطاقة لا تتجاوز الشهر الواحد،[12] ومن ثم لا يتحمل العميل جراء ذلك أية فوائد وتقع في مقدمتها البطاقة الخضراء و American Express.

الفرع الثاني: البطاقات غير الائتمانية: يتميز هذا النوع من البطاقات بأنه لا يعطي للعميل أي ائتمان،[13] ويمكن تقسيمها إلى:

أولا- البطاقات المدينة (Débit Card): تعتمد هذه البطاقات على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في حسابات جارية لمقابلة المسحوبات المتوقعة للعميل حامل البطاقة.[14]

ويمكن أن تميز هذه البطاقات من خلال عدة معايير أهمها:

1-معيار إقليم قبول البطاقة: ووفقا لهذا المعيار هناك نوعان مكن البطاقات :

أ-البطاقة الدولية: والتي يمكن استخدامها داخل البلاد المصدرة وخارجها.

ب-البطاقة المحلية: وتستخدم داخل البلاد المصدرة فيها بالعملة المحلية.[15]

2-معيار العمليات المنجزة بالبطاقة: ونجد فيه بطاقة الخصم الفوري حيث يستخدم هذا النوع من البطاقات كأداة وفاء فقط ومن الواضح أن هذه البطاقة تشبه كثيرا الشيك الذي يستحق الدفع لمجرد الاطلاع عليه، والتاجر يقبل قيمة البضائع أو الخدمات بمجرد الاطلاع على البطاقة.[16]

ثانيا –بطاقة الشيكات: إن هذه البطاقة لا تستخدم باستقلال عن الشيك، وإنما تعمل إلى جانبه والسبب في إصدار مثل هذه البطاقات هو رفض التجار التعامل بالشيكات خشية عدم وجود رصيد للعميل يسمح بالوفاء بقيمة المشتريات، فتقوم البنوك بدعم عملائها بإصدار بطاقات ضمان.[17]

ثالثا: بطاقة السحب الآلي (Cash Card): إن وظيفة هذه البطاقة الوحيدة هي السحب النقدي من الموزعات الآلية للنقود والشبابيك الأوتوماتيكية التابعة للبنك المصدر لها، ويمكن أن تتضمن خدمات أخرى منها الاطلاع على الرصيد، إجراء تحويلات، طلب كشف الحساب، طلب دفتر الشيكات واستلامه.[18]

رابعا- بطاقة الخصم: يتميز هذا النوع من البطاقات بأنه لا يتضمن ائتمان، بل يتم خصم قيمة الصفقة من حساب العميل في البنك في الحال كما هو الحال بالنسبة لبطاقات الصراف الآلي.

خامسا- البطاقة المدفوعة مسبقا (Stoked Value Card): تقوم هذه البطاقة على أساس تثبيت مبلغ محدد، ويتم استخدامها بمعاملات لدى المحلات المختلفة، وذلك بإدخالها في آلة قارئة لهذه البطاقات ويتم خصم قيمة المعاملة من القيمة المخزنة عليها مثل بطاقات الهاتف ووسائل الدفع.

سادسا-بطاقة الدفع الآجل: يترتب على هذا النوع من البطاقات أنه لا يلزم أن يكون لحاملها رصيد سابق باستخدام البطاقة، لأنه يحصل عن كل استخدام على قروض بدون فوائد بقيمة مشترياته.[19]

سابعا- بطاقات حسب معيار الخدمة المقدمة: ومن أهم هذه البطاقات:

1-بطاقة الائتلاف أو الانتماء: (Affinity Card) وهي بطاقة مصممة خصيصا لجلب جماعات محددة إلى الانتماء لجمعيات أو روابط أو منظمات اجتماعية، تشجع على استعمالها، ومقابل تشجيع الأعضاء على اقتناء هذا النوع من البطاقات فإن الجمعية تحصل على عمولة بنسبة مئوية من الدخل المتحقق من خلال استعمال البطاقة.[20]

2-بطاقة السماحات: المكافئات/البطاقة ذات العلامة التجارية المزدوجة: هي بطاقة بلاستيكية تصدر عن مصادر أو مؤسسات مالية بالاتحاد مع مؤسسات تجارية أو خدماتية إلى زبائنها أو زبائن مرتقبين لتشجيعهم على التعامل مع هذه المصارف أو المؤسسات.[21]

كما أنها تمنح للعملاء مكافئات مقابل استعمالها، في حين تمنح هذه البطاقة ذات العلامة التجارية المزدوجة نفس هذه السماحات.

المطلب الثاني:أنظمة التدقيق الرقمي: وتنقسم إلى:

الفرع الأول: الشيكات الالكترونية: هو عبارة عن وثيقة الكترونية تتضمن العديد من البيانات تتمثل في رقم الشيك، اسم الدافع، وحدة العملة المستعملة، التوقيع الالكتروني للدافع، والتظهير الالكتروني للشيك. حيث ينتقل هذا الشيك بالبريد الالكتروني إلى المستفيد وذلك بعد أن يتم توقيعه الكترونيا، ومشفر، فيحصل عليه المستفيد ويقوم بتوقيعه الكترونيا أيضا ثم يرسله بالبريد الالكتروني مصحوبا بإشعار إيداع الكتروني في حسابه بالمصرف.[22] أو هو رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله) ليعتمده ويقدمه للمصرف الذي يعمل عبر الانترنت أو شبكات الاتصال الأخرى، ليقوم المصرف أولا بتحويل قيمة الشيك النقدية إلى حساب الشيك، وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك أو إعادته الكترونيا إلى مستلم الشيك.[23]

الفرع الثاني:نظام التحويلات المالية الالكترونية (المقاصة): تتمثل إجراءات عملية التحويل المالي الالكتروني بتوقيع العميل نموذجا معتمدا لصالح الجهة المستفيدة، ويمكن هذا النموذج من اقتطاع القيمة المحددة من حساب العميل وفق ترتيب معين(يوميا، أسبوعيا، أو شهريا)، ويختلف نموذج التحويل الالكتروني عن الشيك في أن صلاحيته تسري لأكثر من عملية تحويل واحدة، وعادة ما يتعامل المصرف والعميل مع وسطاء وظيفتهم البرمجيات اللازمة للتحويلات.

المطلب الثالث: النقد الرقمي: ويتضمن ما يلي:

الفرع الأول: البطاقات الذكية: (Smart Card) هي بطاقة تشبه بطاقة الائتمان تحتوي على ذاكرة الكترونية عددية تسمح بالاحتفاظ بكمية كبيرة من المعلومات تهتم بالتفاصيل المتناهية عن الحالة المالية لحاملها.

لذلك يمكن أن تنجز بواسطة هذه البطاقة المعاملات الدائنة والمدينة بشكل أكثر أمانا وأقدر على احتمالات التزوير.

كما أن استخدامها يعتمد على شفرة معينة، سواء بواسطة النقل العمومي أو القطارات وسيارات الأجرة، إضافة إلى إمكانية استخدام البطاقة الذكية كمحفظة للنقود الالكترونية وتملأ وتفرغ منها وهذه ميزة تنفرد بها وحدها.

الفرع الثاني: النقود الالكترونية: يعرفها صندوق النقد الدولي على أنها :"قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزنة في شكل الكتروني أو في ذاكرة الكترونية لصالح المستهلك"، إذن فهي نقود يتم تخزينها بواسطة الخوارزميات في المعالجات، وأجهزة الكومبيوتر أخرى تستطيع أن تنفذ عمليات الوفاء عبر شبكة الانترنت كبديل للعملات المعدنية والورقية التي لا تستطيع بالطبع أن ترسلها عبر الانترنت.[24]

ويتميز النقد الالكتروني عن سائر أدوات الدفع الالكترونية بأنه يحتفظ بالقيمة كمعلومة رقمية مستقلة من أي حساب مصرفي، وأنه يسمح بالتحويل عن بعد عبر شبكة الانترنت أو شبكة الاتصال اللاسلكية، كما أن استخدام النقود الالكترونية يحقق الأمان لأنه يصعب اختراقها من قبل القراصنة، بالإضافة إلى تحقق الثقة في التعامل بشكل يجعل المتعاملين بها عاجزين عن إنكار قيامهم بالدفع النقدي بعد إتمامه.[25]

الفرع الثالث: المحافظ الالكترونية: تعرف محفظة النقود الالكترونية بأنها:"وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر.[26]

والمحافظ الالكترونية تقوم بتحويل النقد إلى سلسلة رقمية وتخزن على القرص في موقع العمل، وهذا يحد من استخدام النقود في المعاملات التي تتم على شبكة الانترنت، ومعظم الحقائب الالكترونية تقوم بتخزين النقد الالكتروني على البطاقات الذكية التي تتمكن من دفع أي مبلغ من الحقيبة الالكترونية في أي مكان.[27]

المبحث الثالث: انعكاسات وسائل الدفع الالكترونية على المعاملات المصرفية:

سرعت وسائل الدفع الحديثة من وتيرة المعاملات المصرفية، بشكل فعال وبتكاليف منخفضة مختصرة الوقت، ومن ثم كان هناك تضارب في الآراء حول إمكانية زوال استعمال وسائل الدفع التقليدية في المعاملات المصرفية في ظل هذه الوسائل الالكترونية لذلك سنبين العوامل المساعدة على نجاح المعاملات المصرفية الالكترونية (المطلب الأول) ثم تحديد العوامل المعرقلة لنجاح المعاملات المصرفية الالكترونية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: العوامل المساعدة على نجاح المعاملات المصرفية الالكترونية:

إن من أهم العوامل التي ساعدت على نجاح المعاملات المصرفية الالكترونية ما يلي:

الفرع الأول: ظهور الصيرفة الالكترونية وخدمات مصرفية الكترونية جديدة:

أولا: ظهور الصيرفة الالكترونية: ويقصد بها إجراء العمليات المصرفية بطرق الكترونية أي باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، سواء تعلق الأمر بالسحب أو الدفع أو الائتمان أو التحويل أو بالتعامل في الوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف. أو هي :"التي تجري فيها المعاملات المصرفية الكترونيا في شكل آلات الصرف الأوتوماتيكية ومع التطورات التكنولوجية في مجال الاتصال انتقلت العمليات المصرفية إلى شبكة الانترنت كقناة جديدة لتقديم الخدمات المصرفية".[28]

وعليه فإن الصيرفة الالكترونية هي عبارة عن خدمات مصرفية باستعمال تكنولوجيا الاتصالات، أو وسائط الكترونية حيث تكون هذه الخدمة بسرعة فائقة وبتكلفة أقل وبدون التقاء مكاني بين العميل والمصرف، وتهدف الصيرفة الالكترونية إلى إيجاد آلية لتوفير المعلومات للعملاء خارج البنك وخارج نطاق العمل الرسمي وذلك من خلال تكنولوجية الحاسب الآلي وشبكة الانترنت.

بالإضافة إلى توفير تقنيات متعددة تناسب كل فئات العملاء والزبائن كاستخدام الحاسب الآلي والهاتف وشبكة الانترنت.

وكذا تسهيل عملية الدفع من خلال الوسائل الالكترونية المختلفة والمتمثلة أساسا في الدفع بالبطاقات المصرفية، الشيكات الالكترونية والنقود الالكترونية.

وتوجد عدة أشكال للصيرفة الالكترونية أهمها البنوك الالكترونية التي تنقسم بدورها إلى ثلاثة صور أساسية وهي:

1-الموقع المعلوماتي: Information al وهو المستوى الأساسي للبنوك الالكترونية، ومن خلاله فإن البنك يقدم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته الصرفية.

2-الموقع الاتصالي Communicative حيث يسمح الموقع بنوع من التبادل الاتصالي ببين البنك وعملائه، كالبريد الالكتروني وتعبئة طلبات أو تعديل معلومات القيود والحسابات والاستفسارات.

3- الموقع التبادلي Transaction al وهو المستوى الذي يمارس فيه البنك خدماته وأنشطته في بيئة الكترونية حيث تشمل هذه الصورة السماح للزبون بالوصول إلى حساباته وإدارتها وإجراء الدفعات النقدية.[29] والوفاء بقيم الفواتير وإجراء كافة الخدمات الاستعلامية وإجراء الحوالات بين حساباه داخل البنك أو مع جهات خارجية.

وهناك مزايا عديدة للبنوك الالكترونية تتمثل أهمها في سرعة العمليات المصرفية والتواجد الدائم وقلة التكاليف وكذا زيادة رضا العملاء وزيادة القدرة التنافسية بالإضافة إلى تقليل العمال الورقية.

إذن فالمعاملات المصرفية عبر الانترنت تزيد من الكفاءة الإنتاجية للبنوك والتي بدورها تساعد على تحسين الداء الاقتصادي بشكل عام، كما أن هذه المزايا يجذب عدد كبير من العملاء والوصول إلى تحديد الفوارق في تكلفة العمل المصرفي الالكتروني وتكلفة العمل المصرفي التقليدي.[30]

ثانيا- خدمات مصرفية الكترونية جديدة ذات عوائد مالية.

لقد أصبحت الخدمات المصرفية الالكترونية من الخدمات الشائعة على شبكة الانترنت أو على الأجهزة، وهذه الخدمات توفرها المؤسسات المالية بعد أن أصبح استخدامها تحقيق ميزة تنافسية للمصارف وفوائد ورسوم مالية.[31]

ومن أهم الخدمات المصرفية الالكترونية والوسائل المتصلة بها:

1-الخدمات المصرفية الالكترونية عبر الصرافات الآلية: لقد كان الهدف من أجهزة الصراف الآلي تخفيض عدد المعاملات داخل البنك مع تمكين العميل من الحصول على أمواله في أقصى سرعة ممكنة، ويكمن العامل الأساسي الذي يؤدي دورا في تحديد الميزة التنافسية لشبكة أجهزة الصراف الآلي في تنوع وظائفها وزيادة فاعليتها، إذ يتوقع من أجهزة المستقبل أن تؤدي دورا أكثر من كونها أجهزة صرف للنقود لأنه باستطاعة البنوك جعل هذه الأجهزة مصدرا هاما لتحقيق الأرباح إذا ما تمكنت من تبني استراتيجيات تسويق مبتكرة عند كل فرصة متاحة، فقد استطاعت المؤسسات استخدام شاشات هذه الأجهزة للدعاية والإعلان.

وأجهزة الصراف الآلي هي أجهزة آلية تستخدم لتنفيذ العمليات المصرفية باستخدام البطاقات الممغنطة من خلال قارئ الجهاز الذي يحلل المعلومات الموجودة على الشريط الممغنط للبطاقة ويستطيع جهاز الصراف الآلي تقديم الكثير من الخدمات أهمها، السحب النقدي والإيداع وإجراء التحويلات الداخلية وتسديد الفواتير وطلب كشوفات الحساب.[32] ومن أهم أنواع أجهزة الصراف الآلي: الموزع الآلي للأوراق، والسباك الآلي للأوراق.

2- الصيرفة عبر الهاتف الجوال (النقال): إن انتشار الهواتف النقالة أدى إلى تطوير الخدمات التي يمكن أن تقدمها بسرعة فائقة خاصة منها المصرفية، فقد ظهرت ما يسمى بالبنوك الخلوية التي تقدم على فكرة تزويد الخدمات المصرفية للزبائن في أي مكان وفي أي وقت، وتشمل هذه الخدمات

الاستعلام عن الأرصدة والاطلاع على عروض المصارف، كما يشمل الخدمات المالية كتحويل النقود من حساب إلى آخر وخدمات الدفع النقدي وفتح الحسابات وغلقها...

الفرع الثاني: المنظمات العالمية والمؤسسات المالية والتجارية في مجال نظام الدفع الالكتروني:

إن من بين العوامل التي ساعدت على نجاح المعاملات الالكترونية، ظهور منظمات عالمية ومؤسسات مالية وتجارية كبرى في مجال نظام الدفع الالكتروني، حيث أنها أصبحت رائدة في هذا النظام من حيث إصدار وتسويق وسائل دفع الكترونية لكافة أنحاء العالم والتيمن أهمها:

أولا-المنظمات العالمية: لا تعتبر مؤسسة مالية وإنما هي بمثابة نادي يمنح تراخيص إصدار البطاقات للمصارف ويساعدهم على إدارة خدماتهم[33] ومن أشهر هذه المنظمات:

1-مؤسسة فيزا كارد العالمية للخدمات: تأسست هذه المنظمة سنة 1966 على شكل نادي تنظم إليه البنوك من مختلف دول العالم التي ترغب في إصدار بطاقات ائتمان (المتجددة) أو شيكات سياحية بعد توحيد جهود عدة بنوك مصدرة للبطاقة.

وتدير هذه الشركة منظومة (Visa/PLUS) التي تعتبر أكبر شبكة للصراف الآلي في العالم، كما استطاعت امتلاك مؤسسة (Interilink) التي تعتبر أكبر شبكة في مجال التسديد عند نقاط البيع، وتدير هذه الشركة دار المقاصة، وهكذا أصبحت هذه الشركة شاملة الخدمات المدفوعة والمعالجة الالكترونية للبيانات، وعليه تصدر منظمة فيزا الكثير من أنواع البطاقات أهمها بطاقة فيزا الذهبية وبطاقة فيزا الكترون وفيزا الفضية.[34]

2-مؤسسة ماستر كارد: هي شركة مقرها الولايات المتحدة الأمريكية، ولها خبرة واسعة في مجال المدفوعات، ولها بطاقات تحظى بقبول واسع تحمل العلامة التجارية Mster Card ولها مؤسسات مالية معنية بخدمة المستهلك وهي تأتي في المرتبة الثانية من حيث إصدارها للبطاقات بعد مؤسسة الفيزا كارد العالمية وتتعامل مع المؤسسات والمحلات التجارية وأجهزة الصراف الآلي.[35]

ثانيا-المؤسسات المالية الكبرى: وهي تشرف على عملية إصدار البطاقات مباشرة دون منح تراخيص الإصدار لأي مصرف كما تتولى بنفسها استيفاء حقوقها من حملة البطاقات[36] ومن أشهرها:

1-أمريكان أكسبريس: American Express وهي مملوكة لبنك وهو مؤسسة مالية كبيرة تزاول النشطة البنكية، إضافة إلى إشرافها على إصدار البطاقات وهناك أنواع من البطاقات تمنح تراخيص لإصدارها إلى بنوك أخرى وأنواع تحتفظ بحق إصدارها لنفسها،[37] وهذا النوع من البطاقات المصدرة من طرف هذه المؤسسة المالية هي بطاقات ائتمانية غير متجددة[38] بحيث تحمل هذه الأخيرة اسمها من بنوك أمريكان أكسبريس.[39]

2-دينز كلوب الدولية اليابانية: تأسست عام 1950 في الولايات المتحدة الأمريكية ثم تملكها بنك سيتي كورب عام 1971 وهي تمنح تراخيص لإصدار البطاقات إلى البنوك الرغبة فيذلك.

ثالثا-المؤسسات التجارية الكبرى: تصدر هذه المؤسسات بطاقات لعملائها والتي تستخدم في تسوية مشترياتهم منها ومن فروعها، حيث تقوم متاجر السلسلة أو متاجر الأقسام بإصدار بطاقات

ائتمان لعملائهم لتمكينهم من الشراء من أي محل أو قسم في حدود مبلغ معين خلال الشهر على أن يتم سداد القيمة نهاية كل شهر بالكامل أو تسديد جزء منها وتحمله بالفوائد على المبالغ المؤجلة ومن أشهر هذه المتاجر متواجدة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

الفرع الثالث: الاستفادة من نظم الحماية الالكترونية في المعاملات المصرفية:

لجأت المصارف لإضفاء الثقة على المعاملات البنكية والتجارية إلى ابتكار وسائل الأمان لتحمي وسائل الدفع الالكترونية والتي تكون طرفا فيها، بغية التشجيع على التعاملات الالكترونية ومن أهم هذه الوسائل: أولا- التوقيع الالكتروني وهو شهادة رقمية تحتوي على بصمة الكترونية للشخص الموقع توضع على وثيقة وتؤكد منشأ وهوية من وقع عليها ويتم الحصول على الشهادة من إحدى الهيئات المعروفة دوليا وذلك مقابل رسوم معينة حيث تراجع هذه الهيئات الأوراق الرسمية التي يقدمها طالب التوقيع ثم تصدر الشهادة، فهو عبارة عن رموز أو أرقام أو حروف الكترونية والتي تدل على شخصية الموقع دون غيره،[40] ومن أنواعه التوقيع الالكتروني، التوقيع الرقمي أو الكودي حيث يستخدم هذا النظام في التعاملات البنكية أو غيرها.

وثانيا-التوقيع باستخدام الخواص الذاتية (التوقيع البيولوجي) والذي يقوم على أساس التحقق من شخصية المتعامل بالاعتماد على الصفات الجسمانية للأفراد مثل البصمة الشخصية، مسح العين البشرية، خواص اليد البشرية والتحقق من نبرة الصوت، عن طريق إدخال المعلومات للساحب الآلي أو الوسائل الحديثة مثل التقاط صور دقيقة لعين المستخدم أو صوته أو يده ويتم تخزينها بصورة مشفرة ف ذاكرة الحاسب ليقوم بعد ذلك بالمطابقة.

بالإضافة إلى ثالثا- التوقيع بالقلم الالكتروني، ويتمثل في نقل التوقيع المحرر بخط اليد عن طريق التصوير بالمسح الضوئي، ثم نقل هذه الصورة إلى الملف الذي يراد إضافة هذا التوقيع إليه لإعطائه الحجية اللازمة، وبهذه الطريقة يتم نقل توقيع الشخص مضمنة المحرر عبر شبكة الاتصال الالكتروني.

وكذا رابعا- التشفير الذي هو مزج المعلومات الحقيقية بمعلومات وهمية ينتج عنها توليد معلومات جديدة لا يمكن معرفة المعلومات الحقيقية فيها، دون معرفة طريقة التشفير المتبعة والمفتاح السري المستخدم في ذلك، وهذا المفتاح يتم الاتفاق عليه بين (المرسل والمستقبل).[41]

وخامسا (أخيرا) التامين والذي يكون إما باستخدام تكنولوجيا الجدران النارية أو المرشحات الالكترونية، والبطاقات الخاصة، وشهادات التوثيق، وكذا الخادم المفوض.

المطلب الثاني: العوامل المعرقلة لنجاح المعاملات المصرفية الالكترونية:

هناك جملة من العوامل التي تعرقل نجاح المعاملات المصرفية بوسائل الدفع الالكترونية حيث أن هذه الأخيرة تؤدي إلى انعدام الثقة بهذه الوسائل الحديثة بسبب ظهور نوع من الجرائم التي ترتكب في حق البطاقات البنكية ، مما أفرز مخاطر تنجم عن المعاملات المصرفية.

الفرع الأول: الجرائم الالكترونية ومخاطر المعاملات الالكترونية:

أولا-الجرائم الالكترونية: إن من أهم الجرائم الالكترونية ما يلي:

1-انتحال شخصية الفرد: تتم عندما يستغل اللصوص بيانات شخص ما على شبكة الانترنت من أجل الحصول على بطاقة بنكية ائتمانية، حيث أن تلك البيانات تمكنهم من التقدم بطلبات لاستخراج البطاقات البنكية عبر الانترنت من خلال هيئات أمنية صارمة عبر الشبكة.[42]

2-جرائم السطو على أرقام البطاقات: تتحقق هذه الصورة من صور الاعتداء عندما يتمكن قراصنة المعلوماتية من التقاط هذه الأرقام عبر قنوات الانترنت المفتوحة واستخدامها بطرق غير مشروعة في عمليات التسويق عبر الشبكة.[43]

3-غسيل الأموال باستخدام البطاقات البنكية: غسيل الأموال يعني التصرف في النقود بطريقة تخفي مصدرها واصلها الحقيقي، وتتحقق هذه الجريمة عندما يقوم شخص أو عدة أشخاص بالحصول على عدة بطاقات من عدة بنوك ويتم تغطية السحوبات النقدية أو البضاعة من حساباتهم لدى أحد البنوك في دولة أخرى وهي أموال أصلها غير مشروع.[44]

ثانيا-مخاطر المعاملات المصرفية بوسائل الدفع الالكترونية: حسب مكتب رقابة العملة بواشنطن يمكن حصر هذه المخاطر كما يلي:

1-المخاطر الإستراتيجية: هي تلك المخاطر الناجمة عن عدم تبني الاستراتيجيات المناسبة التي تأخذ في اعتبارها كيفية تحقيق المزيج المناسب بين كل من الخدمات المصرفية التقليدية والالكترونية بما لا يعرض البنك لمزيد من المخاطر، وتأتي أهمية هذه النوعية من المخاطر من حيث تأثيرها الكبير على مستقبل البنك، من حيث العناصر العديدة المكونة لها والتي تحتاج كل منها لضوابط رقابية مع ظرف كل بنك.[45]

2-مخاطر السيولة: وهي المخاطر التي تؤثر على ربحية ورأسمال المصرف جراء عدم المقدرة على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها دون التعرض لأي خسائر غير مقبولة نتيجة لذلك.

3-مخاطر السعر: التي تأثر على ربحية رأسمال المصرف جراء التغير في قيم محافظ المصرف الاستثمارية وأدواته المالية

4-مخاطر تشغيلية: نتيجة عمليات التزوير والخطأ وعدم القدرة على إيصال الخدمات المصرفية للعملاء بالإضافة إلى عدم القدرة على إدارة المعلومات والحفاظ على المستوى التنافسي للمصرف.

5-مخاطر قانونية: تحدث هذه المخاطر نظرا لعدم وضوح التشريعات القانونية المتعلقة بالعمليات المصرفية الالكترونية.

6-مخاطر تتعلق بسمعة المصرف: والتي تنشأ في حالة توافر رأي عام سلبي اتجاه المصرف، المر الذي قد يمتد إلى التأثير على المصارف الأخرى.

7-مخاطر تؤثر على العمليات المصرفية التقليدية: إن أي معلومة سلبية أو غير صحيحة على البنك يمكن أن تنتقل بسرعة عبر الانترنت وتحمل عملائه على سحب ودائعهم بسرعة وهو ما يعرض البنك لزيادة مخاطر السيولة.[46]

الفرع الثاني: جرائم البطاقات البنكية: يمكن تقييم الجرائم المرتكبة باستخدام البطاقات البنكية إلى جرائم يرتكبها حامل البطاقة وجرائم يرتكبها الغير وذلك كما يلي:

أولا-الجرائم التي يرتكبها الحامل الشرعي لها: ويتم ذلك ب:

1-إساءة استخدام بيانات البطاقة أثناء مدة صلاحيتها: ويكون ذلك عن طريق دفع ثمن السلع والخدمات التي تقدمها الشبكة، بملء الاستمارة الالكترونية رغم علمه بأن رصيد البنك غير كاف لتغطية هذه المبالغ، أو أن يقوم بإجراء تحويل الكتروني من رصيد لآخر متجاوزا رصيده في البنك مصدر البطاقة.[47]

2-الاستخدام غير المشروع للبطاقة الملغاة في الوفاء: قد يقوم البنك مصدر البطاقة بإلغائها، أثناء مدة صلاحيتها، وذلك كجزاء لسوء استخدام البطاقة من جانب العميل ، وبذلك فإنه يتعين على هذا الأخير إعادة البطاقة من جانب العميل، وبذلك فإنه يتعين على هذا الخير إعادة البطاقة لمصدرها، لكن قد يمتنع العميل عن ردها ويستمر في استخدام بياناتها الأمر الذي يدفع بالبنك إلى الالتزام بالوفاء للتاجر الذي لا يعلم بهذا الإلغاء.

3-الاستخدام غير المشروع للبطاقة منتهية الصلاحية في الوفاء: ويتحقق ذلك عندما يمتنع العميل عن إعادة البطاقة منتهية الصلاحية إلى مصدرها ويستمر في استخدامها.

4-إساءة استخدام البطاقة في سحب النقود من أجهزة الصراف الآلي: ويتحقق ذلك عندما يقوم حامل البطاقة بالسحب من الصراف الآلي لمبلغ يزيد عن رصيده بالبنك أو يتجاوز الحد الأقصى المسموح به.

5-إساءة استخدام بطاقة ضمان الشيكات: ويتحقق ذلك عندما يصدر شيكا مسحوبا على البنك بقيمة أعلى من تلك التي يضمن البنك المصدر للبطاقة الوفاء بها.[48]

ثانيا-الجرائم التي يرتكبها الغير: ويكون ذلك كما يلي:

1-استعمال البطاقة المسروقة أو المفقودة من قبل الغير: فالسارق أو من عثر عليها سيء النية قد يتم استخدامها بطرق غير مشروعة في سحب النقود من خلال أجهزة الصراف الآلي.

2-استخدام بيانات بطاقة ائتمان مزورة: إلى تزوير بطاقات الائتمان في نطاق شبكة الانترنت والمعلوماتية تأخذ صور تخليق أرقام بطاقات خاصة ببنك معين من خلال تزوير الحاسب الخاص بالبنك مصدر البطاقة بواسطة برامج تشغيل خاصة.

المبحث الرابع : مزايا وعيوب وسائل الدفع الالكترونية:

يترتب على استخدام وسائل الدفع الالكترونية مجموعة من المزايا تقابلها مجموعة من العيوب، وسنوضح هذه المزايا والعيوب في هذا الجزء من موضوعنا.

المطلب الأول: المزايا:

تقدم وسائل الدفع عدة مزايا بالنسبة لحاملها وللتاجر وللمصدر بصفة عامة.[49]

الفرع الأول: بالنسبة إلى حاملها (البطاقة): سهولة ويسر الاستخدام، وزيادة على هذا فان هذه الوسائل تتمتع بأمان كبير بالنسبة للنقود الورقية، ويؤدي استخدامها إلى تقليل الفواتير والإيصالات الورقية المختلفة، وبالإضافة إلى ذلك فان حاملي البطاقة الائتمانية وغيرها، هم الذين يستفيدوا من

الاقتراض من البنك أو الشركة المصدرة إلى اجل كما تمنح لهم ائتمان مجاني لفترات محددة، وكذلك فإن حاملها يمكن له أن يتم صفقة شراء فورية عن طريق الهاتف بمجرد ذكر رقمها(البطاقة).

الفرع الثاني: بالنسبة للتاجر: ليس هناك أكثر أمانا وأقوى ضمانا لحقوق البائع من البطاقات البنكية ووسائل الدفع بصفة عامة، كما قد تؤدي إلى زيادة المبيعات، كما أن متابعة ديون الزبائن أصبحت تقع على عاتق البنوك والشركات المصدرة.

الفرع الثالث: بالنسبة لمصدرها: تعزيز الأرباح من خلال الفوائد والرسوم والغرامات، بالإضافة إلى ذلك فان مصدر البطاقة يحقق ربحا من تشغيل أموال الودائع الجارية الخاصة بحملة البطاقات ومن المحلات التجارية التي تقبلها ومن البنوك التجارية التي تصدرها بالتعاون معها .

الفرع الرابع: بالنسبة إلى المجتمع: إن استخدام البطاقات الائتمانية وغيرها من أدوات الدفع الالكترونية قد خفض نفقات البنك المركزي في طباعة النقود الورقية، إضافة إلى الشركات المصدرة اقتسمت مع البنك المركزي مسؤولية حماية التزوير للنقود.

المطلب الثاني: العيوب:

إن من عيوب ومخاطر استخدام هذه الوسائل ما يلي:

الفرع الأول: بالنسبة إلى حاملها:

1- الميل إلى زيادة الاقتراض عن طريقها، أو زيادة الإنفاق بما يتجاوز قدرته المالية.

2- حامل البطاقة ملزم بسداد ما اشترى منها لو ضاعت أو سرقت منه إلى حد معلوم، حسب القوانين المنظمة لعملها.

3- هذه البطاقة تشعر حاملها بالغنى الوهمي.

4- المشكلات التي قد تنشا من عدم سداد حامل البطاقة في الوقت المحدد، ووضع اسمه في القائمة السوداء وهو ما يسبب إرباكا لحاملها.

الفرع الثاني: بالنسبة لمصدرها أو من ينوبه:

1- تعثر سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم.

2- عدم وجود رأسمال كافي لمواجهة السحب النقدي والاقتراض على البطاقات الائتمانية، الأمر الذي يشكل خطر على سيولة البنك.

3- تحمل البنك المصدر للبطاقات نفقات ضياعها .

الفرع الثالث: بالنسبة إلى التاجر:

إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانب التاجر، أو عدم التزامه بالشروط قد يجعل البنك يلغي التعامل معه ويوضع اسمه في القائمة السوداء، وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري .

الخاتمة:

إن نظام الدفع هو مجموعة من التنظيمات والقواعد والوسائل والقنوات التي تتم من خلالها عملية الدفع، وقد مرت أنظمة الدفع بأشكال متعددة ظهر استعمالها في صورتها المتداولة بأنواع مختلفة.

ومع التطور التكنولوجي وظهور شبكة الانترنيت، تم استحداث وسائل ونظم دفع الكترونية ذات قبول واسع عالميا وتعد أكثر ملائمة لطبيعة ومتطلبات هذه المستجدات المالية، وقد اتخذت وسائل الدفع الالكترونية بدورها عدة أشكال منها: البطاقات البنكية، الشيكات الالكترونية، النقود الالكترونية والمحافظ الالكترونية. وعليه من خلال دراسة هذا الموضوع فقد تم التوصل إلى النتائج والتوصيات التالية:

النتائج:

- تتميز أنظمة الدفع بسرعة فائقة تسمح بمعالجة كم هائل من المعلومات وفي زمن قصير.
- وسائل الدفع الالكترونية تختصر الوقت وتقلل التكلفة.
- إن ظهور وسائل الدفع الالكترونية سمح بخلق مؤسسات رائدة في هذا المجال ووسع الأفاق أمام التجارة الالكترونية، حيث أصبحت تحقق أرباحا طائلة من هذه الوسائل الحديثة.
- إن تحديث نظام الدفع يمكن من التغلب على النقائص التي واجهتها وسائل الدفع الالكترونية.

التوصيات:

- ضرورة وضع قانون فعال ينظم التعامل بوسائل الدفع الحديثة في الميدان المصرفي، نظرا للمشاكل التي أفرزتها.
- ضرورة القيام بحملات إعلامية تهدف إلى نشر الوعي المصرفي وترسيخ ثقافة التعامل عبر الانترنيت لدى الأفراد.
- ضرورة الإسراع في تنفيذ برامج عصرنة نظام الدفع ووسائل الدفع الالكترونية، للاستفادة من المزايا التي تحققها.
- على كل بنك أن يعمل على تعميم الربط الالكتروني بين جميع الوكالات، من أجل إيصال خدمة نظام الدفع الالكتروني إلى أكبر شريحة من المتعاملين، سواء كانوا تجار أو عملاء أو حتى بنوك.
- ضرورة استعمال أدوات الحماية المتمثلة في التوقيع والتشفير والبصمة لضمان الحماية اللازمة لانتقال الأموال أو الفواتير التجارية.

1- محمود حسين الوادي، بلال محمود الوادي، المعرفة والإدارة الالكترونية، وتطبيقاتها المعاصرة، الطبعة 1، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011، ص212.
2- بوعزة هداية،" الدفع الالكتروني في القانون الجزائري"، مجلة الدراسات القانوني المقارنة، المجلد 06، العدد 02(2020)، ص 196.
3- بوعزة هداية ، المرجع السابق، ص196.
4- نفس المرجع السابق، ص 197.
5- طارق البرواني، نظم التجارة الالكترونية، تاريخ الاطلاع 2021/04/21 على الموقع www.alwatan.com

6- عبد الرحيم وهيبة، إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الجزائر،2006، ص85.
7- لوصيف عمار ، استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة، (2009/2008)، ص 39
8- نادر شعبان، إبراهيم سواح، النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية، الإسكندرية، الدار الجامعية ، 2006، ص19.
9- زهير زواش، دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية - دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير –غير منشورة)، جامعة العربية بن مهيدي – أم البواقي، (2011/2010)، ص 26
10- علي محمد أحمد أبو العز، التجارة الالكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي، دون طبعة، الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2008، ص235،234
11- علي محمد أحمد أبو العز، المرجع السابق، ص233، 234.
12- أحمد محمد غنيم، الإدارة الإلكترونية آفاق الحاضر وتطلعات المستقبل، دون طبعة، المنصورة، المكتبة العصرية، 2004/2003، ص308،307
13- سميحة القليوبي، وسائل الدفع الحديثة (البطاقات البلاستيكية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، الجزء الأول-الجديد في التقنيات المصرفية، دون طبعة، لبنان، 2002، ص66.
14- عبد الحميد بسيوني ، عبد الكريم عبد الحميد بسيوني، أساسيات ومبادئ التجارة الإلكترونية، دون طبعة، مصر، دار السحاب للنشر والتوزيع، 1997، ص72.
15- أنطوان خليل الهندي، العمليات المصرفية والسوق المالية، دون طبعة، لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب، 1998، ص160.
16- عصام عبد الفتاح مطر، التجارة الالكترونية في التشريعات الأجنبية والعربية، دون طبعة، الإسكندرية، دار الجامعية الجديدة للنشر، 2009، ص83،83
17- سميحة القليوبي، المرجع السابق، ص68.
18- محمد شكرين، بطاقة الائتمان في الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2005، ص 490.
19- محمد شكرين، المرجع السابق، ص64.
20- زهير زواش، المرجع السابق، ص32.
21-أحمد سفر، أنظمة الدفع الالكترونية، دون طبعة، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008، ص94.
22-يوسف أحمد أبو فارة، التسويق الالكتروني، دون طبعة، عمان ، دار وائل للنشر والتوزيع، 2004، ص377.
23- بوعافية رشيد، الصيرفة الالكترونية والنظام المصرفي الجزائري بين الواقع والآفاق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005/2004، ص81
24- ناظم محمد نوري الشمري عبد الفتاح، زهير العبد اللات، الصيرفة الالكترونية، الطبعة1، عمان ، دار وائل للنشر، 2008، ص84.
25- أحمد جمال الدين موسى، "النقود الالكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية"، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق: الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، الجزء الأول، لبنان،2009، ص141، 142.
26- شريف محمد غنام، محفظة النقود الالكترونية، دون طبعة، مصر، دار النهضة العربية، 2003، ص12
27- عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية التجارة الالكتروني، الطبعة الأولى، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي،2002، ص296.
28- معريف عاشور، معمري صورية، "عصرنة القطاع المالي والمصرفي وواقع الخدمات البنكية الالكترونية في الجزائر"، مؤتمر دولي علمي حول : إصلاح النظام المصرفي في الجزائر في ظل

التطورات العالمية الراهنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، (8-9 مارس 2008). ص10

29- زهير زواش، المرجع السابق، ص66.

30- نفس المرجع السابق، ص67.

31- يوسف أحمد أبو فارة، التسويق الالكتروني، دون طبعة، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2004، ص17.

32- محمود محمد سعيقان، تحليل وتقييم دور البنوك في مكافحة عمليات غسيل الأموال، دون طبعة، عمان ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008، ص51،50.

33-نادر شعبان إبراهيم السواح، النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية، دون طبعة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006، ص21.

34-البطاقة الذهبية تمنح للأثرياء مع دفع رسوم باهظة وتقدم خدمات متعددة، أما البطاقة الفضية فتمنح لجميع العملاء، أما فيزا الكترون فتستخدم في أجهزة الصرف الدولية.

35- يوسف أحمد أبو فارة، المرجع السابق، ص 375.

36-نادر شعبان إبراهيم السواح، المرجع السابق ص21.

37- محمد عبد الحليم عمر، الجوانب الشرعية والمصرفية والمحاسبية لبطاقات الائتمان، دون طبعة، قطر، إيتراك للنشر والتوزيع، 1997، ص96.

38 - يوسف أحمد أبو فارة، المرجع السابق، ص376.

39- محمد الكيلاني، الموسوعة التجارية-عمليات بين البنوك-، المجلد الرابع، دون طبعة، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص467.

40- الجنبيهي محمد منير، الجنبيهي محمد ممدوح، البنوك الالكترونية، دون طبعة، القاهرة، دار الفكر الجامعي، 2006، ص74.

41- محمد الصيرفي، الإدارة الالكترونية، دون طبعة، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2006، ص343.

42- الجنبيهي محمد منير، الجنبيهي محمد ممدوح، جرائم الانترنت والحاسب الآلي ووسائل مكافحتها، دون طبعة، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2005، ص13-42.

43- محمد أمين الشوابكة، جرائم الحاسوب والانترنت، دون طبعة، عمان، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007، ص193، 194.

44- محمود محمد سعيفان، المرجع السابق، ص26-50.

45- زهير زواش، المرجع السابق، ص88.

46- نفس المرجع السالق، ص90.

47-نفس المرجع السابق، ص91.

48-عبد الفتاح بيومي حجازي، جريمة غسيل الأموال، دون طبعة، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2005، ص57،56.

49- عبد الهادي النجار، "النقود المصرفية وآلية تداولها"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق ، جامعة بيروت العربية، 2002، ص46-54.